إطلاق "وضوح للاستشارات المالية" يهدف إلى دعم الشركات بالبحوث والدراسات

معرفي: الشركات المتعثرة قنبلة موقوتة في جسم سوق الكويت للأوراق المالية

كتب - محمد المملوك:

■ دشنت شركة «وضوح» للاستشارات المالية والاقتصادية أعمالها المتعلقة بالدراسات والبحوث والتقارير المحلية للسوقين المحلي والخليجي برأسمال مليون دينار.

وقال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في الشركة أحمد عبدالله معرفي إن «وضوح» تعد حلقة الوصل بين الشركات وأعمالها وإنجاز خططها وفقاً لأفضل أداء ممكن.

وأضاف في المؤتمر الصحافي أمس أن الشركة دخلت السوق بهدف دعم الشركات بجميع البحوث والدراسات الجيدة، مؤكداً أن انطلاق «وضوح» جاء من خلال حاجة السوق الى مراكز بحثية تخصصية تلبي احتياجات المالي والمستثمرين.

وأوضح معرفي ان الشركة تركز اهتمامها على تطوير الدراسات والبحوث بالشكل الايجابي والمنافس بما يعزز من توفير الشفافية والاستقلالية، مبينا أن تقارير «وضوح» ستتضمن جميع الظروف المحيطة بالسوق والشركات لا سيما وأنه سيراعي التطرق الى الاسواق الخليجية بحيث ينال التقرير الصبغة العالمية.

وأفاد أن عملية تقليل المخاطر لدى الشركات تعتمد على توجيهات كاملة للشركات بحيث تنظر في مواردها ومصروفاتها، وقد تم التطرق الى تقليل وتقليص مصروفاتها إذا لزم الأمر أو الى زيادة رأس المال أو الى ترقب اقتناص الفرص المناسبة محلياً أو دولياً، مشيرا الى ان تقرير «وضوح» سيركز على وضع آلية للشركات كرؤية شاملة لوضع السوق في الحاضر والمستقبل بإطار سليم وتقني. وذكر معرفي أن نحو 65 في المئة من مساهمي «وضوح» من الأفراد ونحو 35 في المئة من المساهمين من الشركات الكبرى من بينها الشركة الكويتية القابضة للخدمات المالية وشركة رساميل والعربية كابيتال والمدار وغيرها. مبيناً ان رأس المال لا يعتبر كبيراً أمام نشاط الشركة الذي يعتمد على الفكر والمعلومات والجهود المعنوية والعملية، لافتا الى ان المنافسة تحتاج الى قوة مالية وادارية وقوة الكوادر ذات الخبرة والعلم. ولمح الى أن الشركة حصلت على عقود مع شركات محلية، وتتفاوض على مجموعة عقود اخرى مع شركات كبرى ومتوسطة. وبين معرفي ان دور شركة «وضوح» يعد دوراً مكملاً ولاعباً رئيسياً في إثراء الساحة بالبحوث والدراسات المتخصصة سواء كانت تتعلق بالشركات أو القطاعات او الاقتصاد بشكل عام، مؤكدا ان الأمور لا تقف عند تقديم دراسات ولكن يجب ان تحقق رغبات المستثمرين بمختلف شرائحهم وذلك من خلال تقديمها بشكل مميز شكلاً ومضموناً بحيث تراعي الموضوعية في الطرح وتكون قيمة مضافة للمستخدم، لا سيما بان تلك الدراسات مقدمة من جهة تتمتع بالاستقلالية وبعيدة كل البعد عن ما يسمى بتعارض المصالح وهو أمر تسبب بالضرر الكبير ليس فقط في الأسواق الناشئة ولكن في الدول المتقدمة أيضا. وأوضح ان هناك عددا من الخدمات التي ستقدمها شركة «وضوح» من شأنها دعم ومساعدة مكونات القطاع المالي كالبنوك وشركات الاستثمار والصناديق الاستثمارية، وخصوصا في ظل الظروف التي يمر بها هذا القطاع، حيث ستقوم الشركة بتقديم مجموعة من الخدمات والتي تتمثل في دراسات الجدوى الاقتصادية والهيكلة المالية والاستثمارية، والاستشارات المالية الشرعية وغير ذلك من الخدمات التي سيتم الاعلان عنها في وقتها، فقد افاد معرفي ان «وضوح» تسير وفق خطة عمل مدروسة وعلى مراحل محددة بحيث لا يتم الانتقال من نشاط الى آخر إلا بعد تحقيق الأهداف المحددة لتلك المرحلة والتأكد من فاعلية امكاناتنا وطاقاتنا الداخلية على الاستمرار والمضي قدماً. وأضاف معرفي انه تم استثمار الكثير من الوقت والجهد في بناء الطاقات والامكانات الداخلية للشركة، لتمكيننا من ان يكون المرجع المعلوماتي الاول، وعليه يجب ان يكون لدينا قاعدة بيانات مالية شاملة ومدققة وهو أمر نحرص عليه كل الحرص، بالاضافة الى العنصر البشري إعتقادنا بأن نجاح مثل هذا النشاط يعتمد بشكل أساسي على الإبداع البشري، حيث تمت الاستعانة بممثلين من ذوي الكفاءة والخبرة بالاضافة الى أعضاء هيئة رقابة شرعية يتمتعون بتجربة علمية وعملية على المستويين المحلي والعالمي، إذ ان الخدمات الاستشارية المالية الإسلامية تعد أحد أبرز القطاعات التي سيتم التركيز عليها، حيث ستقوم «وضوح» بتقديم الدعم اللازم لكل من الشركات والأفراد في هذا الجانب من خلال تقديم خدمات استشارية شرعية موثوقة وذات جودة عالية، وعليه سيكون لشركة «وضوح» دور أساسي في حفز نمو أسواق المال الاسلامية وخدمة عملائنا بشكل أمثل.

وأعرب معرفي عن حرص «وضوح» على تقديم كل ما من شانه أن يكون قيمة مضافة وأن تؤدي الشركة الدور المطلوب منها والذي أنشئت من أجله.

■ الاقتصاد الكويتي يتطلب تحركاً قيادياً سريعاً لمعالجة ضعف القنوات الائتمانية

■ مطلوب وضع حلول للبنوك لتذليل العقبات أمام تراجع أدائها عن طريق زيادة رأسمالها

■ معرفي يعلن تدشين الشركة الجديدة (تصوير- محمد رضوان)

تصنيف الشركات المدرجة

■ في سؤال لـ «السياسة» عن اداء ادارة البورصة المحلية ودور العناصر الادارية واهمية نشاط الشركات المدرجة للشركات، قال معرفي ان اداء البورصة يحتاج الى مزيد من الانضباط فضلا عن حاجة الادارة الى تصنيف الشركات بحيث ينم تصفية غير القادرة على التطوير والتشغيل او دعوتها لزيادة رأس المال من خلال مساهمها داعيا جميع الشركات الى توفير رؤية واضحة لما لديها في مشاريع واستثمارات بحيث يتمكن المساهمون من معرفة قدرتها، وكذلك من اجل تطوير اداء السوق.

واوضح معرفي ان الشركات المدرجة المتعثرة تعتبر قنبلة موقوتة في جسم البورصة نخاف من انفجارها اذا لم يتم التحكم في ادائها.

ولفت الى انه ليس بالضرورة ان تكون هناك شركات لديها اسهم قيمتها تحت الدفترية تعتبر سلبيا او ايجابيا كما يعتقد البعض انها اسهما مغرية، مبينا ان الوضع العام لتلك الاسهم وشركاتها تحتاج الى تفسيرات اخرى.

وقال معرفي ان التحرك السريع من قبل المسؤولين في الحكومة والجهات الرسمية الكبرى يتطلب طرح المشاريع ومعالجة القنوات الائتمانية الصعبة والتي تعتبر سببا رئيسيا لمعالجة اوضاع البنوك، وذكر ان المعالجة للبنوك تتطلب زيادة رأسمالها او التدخل بالدعم بها بحقق التدفق المالي للسوق.

الرفاعي: نهدف إلى دعم الخبرات والمهارات في القطاع النفطي بما يتلاءم مع مجريات العصر

كتب- عبدالله عثمان:

■ قال رئيس مجلس ادارة فرع معهد ادارة المشاريع في الكويت هاشم الرفاعي ان المعهد يهدف الى تطوير فن ادارة المشاريع ومساعدة الاعضاء ليكونوا مديري مشاريع اكثر احترافا، بالاضافة الى انه يوجه اهتمام المؤسسات والشركات لحقيقة ان التفوق في ادارة المشاريع يعد بدوره العامل الحاسم لنجاح اساليب العمل في كافة المجالات.

■ هاشم الرفاعي

■ د. سهيلة المطوع

واضاف الرفاعي في تصريح خلال الندوة الفنية التي اقامها معهد ادارة المشروعات -فرع الخليج العربي في الكويت- اول من امس بعنوان " كيف نستفيد من الرؤية اليابانية" ان المعهد له الاثر الايجابي على بيئة العمل بادارة المشاريع في مختلف القطاعات بالشركات والمؤسسات في دولة الكويت ومنطقة الخليج، لافتا الى انه يدعم المشاركين للحصول على شهادة الاحتراف في ادارة المشاريع حديثا.

واشاد الرفاعي بدور مؤسسة البترول الكويتية الراعية للندوة، مؤكدا على دورها في دعم ومساندة الموضوعات التي تهدف لتزويد الخبرات والمهارات في القطاع النفطي بما يتلاءم مع مجريات العصر الحديث.

ولفت الى أن معهد ادارة المشاريع تم انشاؤه عام 1969 لمؤسسة عالمية متخصصة في مجال ادارة المشاريع العالمية ويضم اكثر من 26500 عضو في 170 دولة حول العالم. وكان المعهد في مقدمة العمل لاجل تكون معايير قياسية وفنية بما يخص ادارة المشاريع من خلال 250 فرعا موزعة على 60 دولة ،مشيرا الى ان المعهد لا يهدف للربح ويركز على تطوير مجال العمل في ادارة المشاريع ويطمح للرقي بالمستوى الاحترافي في ممارسة مهنة ادارة المشاريع من خلال نظام الدعم الشامل.

وقدمت موضوع الندوة الدكتورة سهيلة المطوع الاستاذة الجامعية بقسم الهندسة الميكانيكية بكلية الهندسة والبترول بجامعة الكويت.

وركزت في كلمتها على الاصدار الرابع للدليل المعرفي لادارة المشاريع وتطبيقاتها في مجال ادارة المشاريع ،والنموذج التفاعلي لعمليات ادارة المشاريع المختلفة بدورة التخطيط والتنفيذ والمراجعة والتغيير والذي استحدثته اليابانيون .

في المقابل اكد نائب الرئيس للبرامج في معهد المشروعات احمد سمير على انجازات فريق عمل المعهد بالكويت خلال العام 2009 حيث مثل فريق الكويت فرع الخليج العربي في المؤتمر المنعقد في اورلند بولاية فلوريدا الاميركية حيث تم دعوة العاملين بمجال ادارة المشاريع للمشاركة في الفعاليات المقبلة خلال ديسمبر 2009.

بنك الخليج يعلن أسماء الفائزين بالسحب الأسبوعي لحساب "الدانة"

■ الفائز بجائزة الـ 10 آلاف دينار يتسلم الجائزة

■ أعلن بنك الخليج عن أسماء الفائزين في سحب الدانة الاسبوعي حيث نال أحمد ثنيان علي المسيليم الجائزة الكبرى وقدرها 10 آلاف دينار ، بينما فاز كلا من سالم هلال حمود الشمري وشاري محمد جمعة الياسين وسعد عوض سعد الرشيدي وشريفة مهدي دخيل العنزي وهدى تركي خزعل الشمري بجائزة قدرها 1000 دينار .

ويتعين على عملاء البنك إيداع مبلغ قدره 400 دينار كويتي فقط لفتح حساب الدانة الذي سوف يؤهلهم تلقائياً للدخول في السحوبات الأسبوعية، الشهرية والسنوية لحساب الدانة. ولا يقدم حساب الدانة في بنك الخليج للعملاء فرص الربح فقط، بل يقدم لهم أيضاً الوسيلة المثالية لتوفير النقود، فكلما زاد المبلغ المودع وطالت مدة بقائه في الحساب، زادت الفرص المتاحة للفوز.

وأفاد مدير عام الخدمات المصرفية الفردية في بنك الخليج علي شلبي قائلاً "نحن دائماً نضع رضى العملاء في مقدمة أولوياتنا ونؤمن بأنهم يستحقون كل التقدير ويعتبر سحب الدانة هو جزء من وسائل تقدير متعددة نقدمها لعملائنا الأوفياء الذين يشكلون جزءا في غاية الاهمية من البنك ".

"الأحمدية" و"تنمية المرافق" و"بيت الإنماء" تنضم لمؤتمر الإنشاء والتشييد

■ قالت اللجنة المنظمة لمؤتمر الاشغال العامة الثاني امس ان كبريات الشركات العاملة بمجال الانشاء والتشييد ابدت رغبتها في الاشتراك بالمؤتمر المقرر في شهر فبراير 2010 . واوضح عضو اللجنة علي الشمري لوكالة الانباء الكويتية (كونا) انه نظرا للنجاح الذي حققه المؤتمر الاول الذى اقيم في شهر نوفمبر 2007 فقد تمت التوصية بعقد المؤتمر بصفة مرة كل عامين .

وقال الشمري انه اثر الانتهاء من المؤتمر الاول بدأت الاستعدادات للتحضير للدورة الثانية من خلال اقامة حلقات نقاشية وورش العمل وتشكيل اللجان .

واشار الى ان اللجنة المالية المنبثقة عن اللجنة المنظمة نسقت مع الشركات العاملة بمجال الانشاء والتشييد والرافعة والاشتراك في المؤتمر والمعرض الذى سيقام على هامشه .

واوضح ان شركات ابدت رغبتها في رعاية فعاليات المؤتمر ومن بينها شركة الاحمدية وشركة تنمية المرافق ومستشارو الخليج وشركة بيت الانماء والشركة الصناعية لحماية البيئة وشركة ريز، مشيرا الى ان اللجنة المالية تعمل حاليا على استقطاب كبرى شركات اخرى مثل (زين) و(فيفا) والوطنية وبنوك محلية لرعاية المؤتمر مقابل حصولهم على امتيازات خاصة .

يتمتع بسوق مالي ضخم يضم أكثر من 10 آلاف شركة مدرجة في 23 سوقاً

مالتورا: مقومات الاقتصاد الهندي تؤهله لاستقطاب الاستثمارات الكويتية

■ القطاع العقاري الهندي شهد تحرراً وسمح بتملك الأجانب للعقارات وفقاً لشروط ائتمانية

كتب- محمود شندي:

■ أكد الشريك الاول في مكتب الوقيان والعوضي والسيف المحامي عماد السيف ضرورة زيادة الوعي الاستثماري وتوجيه انتباه رجال الاعمال في الكويت الى مواقع الاستثمار في الهند ومنح مجموعة من القواعد القانونية لزيادة الوعي القانوني لدى المهتمين بالفرص الاستثمارية، مشيراً الى ضعف التبادل التجاري بين الكويت والهند رغم العلاقة المتينة التي تربط البلدين، لافتاً الى ان الواردات الهندية الى دولة الكويت لم تتجاوز 203 ملايين دينار مقابل 57 مليون دينار قيمة الصادرات وفق احصائيات 2006.

ودعا السيف خلال حلقة نقاشية نظمها اول من امس مكتب ان اي ان الوقيان العوضي السيف ودي ال ايه بايركوت وساغار وشركاه حول ممارسة الاعمال التجارية في الهند، الى توطيد العلاقات التجارية بين البلدين، مشيراً الى ان الهدف من الحلقات النقاشية التي يقدمها مكتب العوضي هو القاء الضوء على المعوقات التي تحول من دون دعم التبادل التجاري بين البلدين وتقوية العلاقات الاقتصادية، لافتاً الى ان اغلبية علماء الاقتصاد توقعوا مستقبل اقتصادي كبير للهند بما تمتلكه من عقول بشرية وواردات اقتصادية هائلة وعدد سكان كبير.

ومن جانبه اشاد السفير الهندي اجاي مالوترا بالعلاقات الكويت الهندية، مشيراً الى ان الهند تسعى الى التواجد في الكويت بمنتجاتها وكذلك تفتح ابواب استثماراتها امام القطاع الخاص الكويتي في مختلف القطاعات. وكشف مالوترا مقومات الاقتصاد الهندي وتطور قطاع الاتصالات والتكنولوجيا لديها والخدمات التي تمتاز بجودة عالية، مشيفاً ان الاقتصاد الهندي تم تصنيفه على انه اقتصاد مستقر ومستدام. وعرض مالوترا مجموعة من الارقام المتعلقة بحجم انتاجها السنوي لاسيما المواد الغذائية التي يتجاوز حجمها سنوياً 200 الف مليون طن لافتاً الى الهند اكبر منتج للحليب والسكر والشاي، كما انها تعد من الاسواق المالية الضخمة وذلك بتمتعها باكثر من 10 الاف شركة مدرجة في 23 سوقاً ونظام مصرفي قوي. ومن جهته ذكر الشريك المسؤول في شركة انفينيتي كونسالتنس للاستشارات سيف احمد في مداخلته حول تجربة الشركات الخاصة الكويتية بالاستثمار في الهند ان هناك الكثير من المعوقات التي حالت من دون تطور العلاقات التجارية بين الهند والكويت لاسيما منها عزوف الكثير من الشركات الهندية عن تلبية الطلبات الصغيرة التي لا تتناسب مع حجم سوق الكويت الامر الذي ينعكس سلباً على حجم الصادرات الهندية خصوصاً في المنسوجات والملابس الجاهزة. واضاف احمد ان غياب آلية فاعلة لفض المنازعات بشكل ودي والتي تنشأ جراء التعاملات التجارية بين البلدين من اهم العوائق التي تحول من دون تطور العلاقات التجارية، مشيراً الى ان هناك الكثير من الشركات الكويتية تعاني من عدم تجاوب الجهات المعنية في الهند حول ذلك.

وحول صفقة شركة زين، للاتصالات مع بعض الاطراف الهندية، علق احمد ان جميع الصحف الهندية تؤكد ان المجال لا يزال مفتوحاً لاتمام الصفقة وجميع الاحتمالات واردة الا انه لا احد يعلم بما سيحصل متمنياً اتمامها خصوصاً وان زين شركة مرموقة ومنتشرة في الكثير من الدول. وعرض احمد تقديما حول مستويات استثمار دول مجلس التعاون الخليجي في الهند وبعض التحديات العملية التي تواجه دول مجلس التعاون بشان الاستثمار في الهند، مشدداً على اهمية الدخول في استثمارات عن طريق مكاتب استشارات قانونية لضمان امان الاستثمارات وعدم الوقوع في المخاطر. ومن جانبه قال الشريك الرئيسي في شركة جيه ساجر للمحاماه اكشاي شوداسما في كلمته خلال الحلقة النقاشية ان الحكومة الهندية ملتزمة بمعايير محددة فيما يخص امتلاك الاجانب للشركات الاستثمارية. كما ان هناك الكثير من القطاعات المحظورة على الاستثمار الاجنبي وفي مقدمتها قطاع الزراعة. واضاف شوداسما ان القطاع العقاري شهد تحرراً منذ عام 2005 بعد ان كان هناك صعوبة في تملك الاجانب للوحدات العقارية في الهند، مشيراً الى ان حرية التملك مرهونة ببعض الشروط الحكومية واذا لم تتوفر هذه الشروط لن يستطيع المستثمر الاجنبي تملك العقارات. واوضح شوداسما ان المستثمر الاجنبي لا يسمح له بالمتاجرة في الاراضي بالهند، كما ان المستثمر يجب ان يضع رأس مال الشركة الراغب في تاسيسها في خزينة الدولة ولمدة 3 سنوات من دون ان يكون له الحق في سحبها، مشيراً الى ان بنك الاحتياط الهندي يعمل على تشجيع الاقراض وخصوصا القروض الموجهة للاستثمار البنية التحتية في الهند، كما ان القانون الهندي يعتبر المرجع الاساسي لاي مشكلة قانونية للشركات الاجنبية. ومن جانبه قال رئيس قسم المشاريع في شركة ساغر اميت كابور ان الهند قامت وهند عام 2003 باحداث تغييرات في الاطار التشريعي للشركات وهو الامر الذي ادى الى سحب تراخيص بعض الشركات التي لم تعالج اوضاعها وتواكب هذا التغيير. واضاف كابور ان حجم الاستثمار في قطاع الطرق السريعة بالهند خلال 200 يبلغ 77 مليار دولار في حين ان حجم الاستثمارات في مجال الاتصالات بلغ 66 مليون دولار يستحوذ القطاع الخاص منها على 43,5 مليون دينار، مشيراً الى ان قطاع السكك الحديدية يتسم بتوافر الكثير من الفرص الاستثمارية الواعدة حيث يبلغ حجم الاستثمارات بالقطاع 63 مليون دولار منها 12 مليون للقطاع الخاص.

■ السفير الهندي وعماد السيف خلال المؤتمر (تصوير- حمدي شوقي)

التغيير والتجديد بتكلفة بسيطة في معرض ايكيا